

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/20
16 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND RUSSIAN

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٦٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفغانستان"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/240). ونظر أيضا في الآراء المعرب عنها في جلسته ٣٧٦٥ المعقودة في ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن هذا الموضوع.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء استمرار القتال في أفغانستان وتصاعده في الأشهر الأخيرة. ويكرر تأكيد أن استمرار النزاع يهدد بزعزعة استقرار المنطقة ويحول دون اتخاذ خطوات نحو تشكيل حكومة كاملة التمثيل، عريضة القاعدة، قادرة على معالجة مشاكل أفغانستان الاجتماعية والاقتصادية الحادة.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأطراف الأفغانية القيام فورا، بوقف جميع الأعمال العدائية والدخول في مفاوضات متواصلة. ويعتقد المجلس اعتقادا راسخا أن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض هو الحل الوحيد للنزاع الطويل الأمد في هذا البلد.

"ويؤيد مجلس الأمن كل التأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تيسير المصالحة الوطنية في أفغانستان. وهو على اقتناع بأنه يتعين على الأمم المتحدة أداء دور أساسي في مساعدة الفصائل الأفغانية المتحاربة على الدخول في عملية تفاوض كاملة على أساس قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) وقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١. ويرحب المجلس بالأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ويؤيد الجهود الأخرى التي يبذلها الأمين العام من أجل إعطاء دفع جديد لعملها. وهو يرحب في هذا الصدد بقيام البعثة بعقد اجتماعات للفريق العامل المشترك بين الأفغانيين في إسلام آباد ولكنه يأسف لأن هذه الجهود لم تحقق نتائج إيجابية بعد.

"ويأسف مجلس الأمن بالغ الأسف لأن العديد من الأحكام الهامة من قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) وقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ لم ينفذ بعد. ويطلب الى جميع الأطراف الأفغانية، وخاصة الطالبان التقييد بهذين القرارين، والتعاون الكامل مع البعثة والمشاركة في مفاوضات جديدة ونزيهة، تجري من خلال المساعي الحميدة للبعثة الخاصة. ويحث المجلس البلدان المهتمة بالأمر على تنسيق أنشطتها مع أنشطة البعثة، وعلى الامتناع عن دعم طرف أفغاني ضد طرف آخر.

"ويرحب مجلس الأمن بدعوة الأمين العام للبلدان المعنية إلى الاجتماع في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وذلك بعد الاجتماع السابق الذي عقد بنيويورك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

"ويحيط مجلس الأمن علما باعتماد الأمين العام التشاور مع الأطراف الأفغانية وجميع الأطراف المعنية حول استصواب عقد اجتماع مشترك بين الأفغانيين في مرحلة ما ويطلب إليه أن يعد خطة عملية عندما يقرر أن ذلك سيسهم في عملية السلام إن كان سيقدر ذلك.

"ويطلب مجلس الأمن مرة أخرى الى جميع الدول أن تقوم فوراً بوضع حد لتزويد جميع أطراف النزاع في أفغانستان بالأسلحة والذخيرة.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد ما يساوره من قلق من أن استمرار النزاع في أفغانستان يوفر ساحة مواتية للإرهاب والاتجار بالمخدرات مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة وخارجها، ويطلب الى زعماء الأطراف الأفغانية وضع حد لتلك الأنشطة.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية بما في ذلك تشرد السكان المدنيين. كما يساوره قلق بالغ إزاء التمييز ضد المرأة والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان. ويعرب المجلس عن استيائه لسوء معاملة موظفي المنظمات الإنسانية الدولية، مما يثبط قدرة المجتمع الدولي على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في أفغانستان.

"ويرحب مجلس الأمن بعقد المحفل الدولي بشأن المساعدة المقدمة إلى أفغانستان في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في عشق آباد وبالاجتماع المقبل لمجموعة دعم أفغانستان في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بجنيف. ويشجع جميع الدول والمنظمات الدولية على مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة الإنسانية التي ينبغي توزيعها بعدل في كافة أنحاء البلد.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد العرض ويطلب من الأمين العام أن يستمر في إطلاعه بانتظام على الحالة في أفغانستان.

— — — — —